

الفرائض التي أعالها أهل العول بلا عول على كتاب الله جل ذكره ، وذلك أنهم بدأوا بما بدأ الله (تع) به فقدّموه ، وأخروا من أخر الله (تع) ولم يخطئوا من خطّه الله عن درجة إلى درجةٍ دونها عن الدرجة السفلى ، وذلك مثل امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمتها وأختاً لأبيها ، قال أبو جعفر (ع) فيها : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأُمّ سهمان ، وللأخت من الأب ما بقي وهو سهم ، فقبل له : إنَّ أهل العول يقولون : للأخت من الأب ثلاثة أسهم من ستة تعول إلى ثمانية ، قال أبو جعفر (ع) : ولم قالوا ذلك ؟ قيل له : إنَّ الله (ع ج) يقول ^(١) : « وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » فقال أبو جعفر : فإن كانت الأخت أختاً ؟ قيل : ليس له إلاَّ السُدُسُ : قال (ع) : فلم نقصوا الأخ ولم ينقصوا الأخت ، والأخ أكثر تسمية . قال الله (ع ج) في الأخت : « فَلَهَا ^(٢) نِصْفُ مَا تَرَكَ » ، وقال في الأخ : « وَهُوَ يَرِثُهَا » يعني جميع المال فلا يعطون الذي جعل الله له الجميع إلاَّ سُدُسًا ويعطون الذي جعل الله له النصف ، النصف تاماً ، ولهذه المسألة نظائر كثيرة لو تتبّعناها لطلال بها الكتاب ، ولكن قد ذكرنا طرقاً من الحجة في إسقاط العول وأصل تجويز السهام بطرحه . وفي ذلك ما كفى ، إن شاء الله تعالى .

(١) ١٧٦/٤ .

(٢) أيضاً .